

Evaluating the experience of the state of Qatar in the TAKAFUL insurance industry as a pioneering model in the economies of Arab countries during the period (2013-2020)

تقييم التجربة القطرية في صناعة التأمين التكافلي كنموذج رائد في اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2013-2020)

Aboubaker BOSSALEM¹, Daoud GHEDIRI*², Fateh SERDOUK³

أبو بكر بوسالم¹، داود غديري²، سردوك فاتح³

Received 01/05/2022

Accepted : 17/06/2022

Published : 30/06/2022

<https://doi.org/10.52919/arebus.v3i1.25>

ABSTRACT:

This study aimed at diagnosing the reality of the Takaful insurance industry at the global level, and evaluating the financial performance of Islamic Takaful companies in the State of Qatar, according to three criteria: policyholders' assets, policyholders' contributions, and insurance surpluses, then arranging them according to the best financial performance.

This study concluded that takaful insurance constitutes a very small part of the Islamic finance industry (globally (2%), in Qatar (1%)). It also concluded that takaful insurance companies in the State of Qatar enjoy acceptable financial performance efficiency, topped by two companies: Islamic and Bema, followed by a lesser degree each of the Gulf and General Takaful Company, to come in the rank The latter is the Doha Takaful Company.

Keywords: Takaful Insurance; Takaful Insurance Operators, Financial Performance, Qatar.

JEL Codes: G2, G22.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العالمي، وتقييم الأداء المالي لشركات التكافل الإسلامي بدولة قطر، وفق ثلاثة معايير تمثلت في: موجودات حملة الوثائق، اشتراكات حملة الوثائق، والفوائض التأمينية، ثم ترتيبها حسب الأداء المالي الأفضل.

وخلصت هذه الدراسة أن التأمين التكافلي يشكل جزءاً ضئيلاً جداً من صناعة التمويل الإسلامي عالمياً (2%)، بدولة قطر (1%)، كما توصلت إلى أن شركات التأمين التكافلي بدولة قطر تتمتع بكفاءة أداء مالي مقبولة، تتصدرها شركتان وهما: الإسلامية وبيمه، تليهما بدرجة أقل كل من شركة الخليج والعامية للتكافل، لتأتي في المرتبة الأخيرة شركة الدوحة للتكافل.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، شركات التأمين التكافلي، الأداء المالي، دولة قطر.

How to cite this article

Bossalem A, Ghediri D. , Serdouk F. Evaluating the experience of the state of Qatar in the Takaful insurance industry as a pioneering model in the economies of Arab countries during the period (2013-2020), Advanced Research In Economics and Business Strategy Journal, 3(1), 53-80. <https://doi.org/10.52919/arebus.v3i1.25>

الإحالة

بوسالم أبو بكر، غديري داود، سردوك فاتح، تقييم التجربة القطرية في صناعة التأمين التكافلي كنموذج رائد في اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2013-2020)، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، 3(1)، 53-80.

¹ Doctor, (University Centre of Nour Bachir-El-Bayadh, LESDEDD Laboratory, Algeria), a.boussalem@cu-elbayadh.dz

* Corresponding author

² Vacation Professor, (University Centre of Abdelhafid Boussouf-Mila, LEZINRU Laboratory, Algeria), d.ghediri@centre-univ-mila.dz

³ Ph.D. Student, (University of Mohammed Seddik Benyahia-Jijel, LEODD Laboratory, Algeria), fateh.serdouk@univ-jjel.dz

1. مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين عنصر أساسي في الجانب المالي لكل اقتصاد، وذلك لأهميته الاجتماعية والاقتصادية، حيث ومع ظهور شركات التأمين التكافلي أصبح من السهل استثمار الأموال وتوظيفها بطرق شرعية، وذلك بالاعتماد في ممارسة مختلف العمليات على المبادئ الشرعية الإسلامية، والتي تساهم بدورها في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي.

كذلك، أدى التطور المتسارع في الابتكار المالي والرقمي إلى إعادة تشكيل المشهد المصرفي في العالم، مما يلزم مواكبة هذه المستجدات بمزيد من الأطر التنظيمية والتطوير المستمر للتشريعات، وهو الأمر الذي يحرص عليه مصرف قطر المركزي في خطته الاستراتيجية، حيث ظل النظام المصرفي لدولة قطر محافظاً على نموه واستقراره، بفضل المعايير الرقابية الفعالة والتي تعزز القطاع المصرفي وضمان قدرته على امتصاص الصدمات، وقد حقق القطاع المالي والمصرفي في دولة قطر بما فيها شركات المالية الإسلامية بجميع قنواتها - بما فيها شركات صناعة التأمين التكافلي - معدلات نمو إيجابية بالرغم من الأحداث التي أثرت على النمو العالمي.

1.1. إشكالية الدراسة:

شهدت صناعة التأمين التكافلي على مستوى العالم تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وقد حظيت هذه الصناعة في دولة قطر أيضاً بقدر من الاهتمام نتيجة للدعم الكبير الذي يقدمه مصرف قطر المركزي والمؤسسات الحكومية، من خلال توفير البيئة التشريعية المتكاملة ومن التنسيق المتكامل من الجهات الرقابية والإشرافية، وهذا بحكم أنّ قطاع التأمين التكافلي لديه فرص وإمكانات هائلة لتوسيع دوره في صناعة التمويل الإسلامي مستقبلاً، ولكن رغم ذلك لا يزال هذا القطاع بدولة قطر لم يصل إلى مستوى تطلعات الحكومة وبقيت الاستفادة منه هامشية مقارنة بصناعات التمويل الإسلامي الأخرى. وفي هذا الصدد، يمكن طرح السؤال الرئيس التالي: ما مدى فعالية نظام التأمين التكافلي الإسلامي بدولة قطر؟ ينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتأمين التكافلي؟
- ما مكانة صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العالمي؟
- ما مستوى الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي بدولة قطر؟

2.1. فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية سابقة الذكر، والإحاطة بموضوع البحث من مختلف جوانبه تم طرح الفرضيات التالية:

- التأمين التكافلي الإسلامي هو بديل للتأمين التجاري؛
- تكتسي صناعة التأمين التكافلي عالمياً مكانة مرموقة ضمن قطاع المالية الإسلامية؛

- يعتبر نظام التأمين التكافلي الإسلامي بدولة قطر فعّالاً.

3.1. أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف البحث الأساسية في:

- إيضاح المفاهيم المتعلقة بصناعة التأمين التكافلي؛
- التعرف على مختلف مبادئ صناعة التأمين التكافلي؛
- التعرف على حقيقة صناعة التأمين التكافلي الإسلامي والوقوف على الفرق بينه وبين التأمين التجاري؛
- الكشف عن واقع ومكانة صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العالمي؛
- عرض التجربة القطرية في صناعة التأمين التكافلي.

4.1. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة ذات صلة بموضوعنا، سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية،

من بينها نذكر:

- دراسة (معوش محمد الأمين وعبد الرزاق فوزي، 2019) بعنوان: "متطلبات تنمية التأمين التكافلي على ضوء التجربة الإماراتية" (معوش و عبد الرزاق، 2019). سعت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد متطلبات تنمية التأمين التكافلي بالجزائر، وهذا بسبب ما يعرفه القطاع الذي في غالبته هو تأمين تجاري، من ركود وعزوف في ظل غياب البديل الشرعي، مع الأخذ بالتجربة الإماراتية كنموذج يمكن أن يُحتذى به. وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج من أهمها أنّ الجزائر يفتقد نظامها التأميني إلى منتجات تأمينية تكافلية بديلة أو بالأحرى منافسة للمنتجات التأمينية التجارية، وهذا ما يُحتم عليها ضرورة توفير جملة من المتطلبات الكمية والكيفية كفيلة بالنهوض بالقطاع التأميني واستحداث البديل التكافلي الشرعي فيه.
- دراسة (نوال بيزار زليخة بن حناش، 2019) بعنوان: "واقع الصناعة التأمينية التكافلية وتحدياتها - المملكة العربية السعودية أنموذجاً-" (بيزار و بن حناش، 2019). هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع ومكانة صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية وأهم المعوقات والتحديات التي تقف أمامها. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ سوق التأمين التكافلي السعودي شهد نمواً وتطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، إلا أنه بقي يعاني من بعض المعوقات متعلقة بالجانب الثقافي، الجانب الفني، الجانب التنظيمي والرقابي، الجانب التشغيلي والجانب الاقتصادي، والتي حالت دون تحقيق تطلعات شركات التأمين التكافلي السعودية.
- دراسة (Sheila Nu Nu Htay & Hanna Rabittah Zaharin, 2012) بعنوان: "Critical Analysis on the Choice of Takaful (Islamic Insurance)"

"Operating Models in Malaysia" (Sheila & Hanna, 2012). هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الأسباب الكامنة وراء اختيار نماذج التكافل واقتراح النموذج الأنسب الذي يجب أن تعتمد عليه شركات التكافل ليكون عادلاً ومنصفاً لكل من شركات التكافل والمشاركين. وقد تبين في ختام الدراسة أن معظم شركات التأمين التكافلي يفضلون نموذج الوكالة الهجينة أو نموذج الوكالة المعدلة (الوكيل الرئيسي)، ولا يفضلون نموذج المضاربة (تقاسم الأرباح والخسائر) كثيراً في صناعة التكافل المالي نظراً لطبيعة تقاسم الأرباح التي ترهق شركات التكافل للمطالبة فقط بالربح من الأداء الفعلي للربح.

▪ دراسة (Hendon Redzuan et al., 2009) بعنوان: "Economic Determinants of Family Takaful Consumption: Evidence From Malaysia" (Hendon, Zuriah, & Sharifah, 2009). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القوة الدافعة لاستهلاك التكافل العائلي في ماليزيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1985-2007). وقد أسفرت الدراسة إلى أن صناعة التأمين التكافلي الماليزية شهدت نمواً مشجعاً منذ إنشائها في عام 1985، وقد قدر معدل النمو السنوي لهذه الصناعة بنسبة 20%، كما خلصت الدراسة إلى أن نصيب الفرد ومعدل الفائدة طويل الأجل ومؤشر الأسهم المركب لهما علاقة كبيرة على طلب التكافل العائلي، في حين هناك عوامل أخرى مثل معدلات التضخم والادخار لا تؤثر بشكل كبير على طلب التكافل العائلي.

5.1. منهج الدراسة:

يهدف الإجابة على التساؤل المطروح واختبار فرضيات البحث اتبعنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، المنهج الأول تم اتباعه بغية بناء الخلفية النظرية للدراسة، أما المنهج الثاني فقد تم اعتماده من أجل تحليل الظاهرة المدروسة وتفسيرها للوصول إلى أسبابها واستخلاص النتائج، مستخدمين في ذلك تحليل تقارير شركات التأمين التكافلي العاملة بدولة قطر، والتي اشتملت على إحصائيات تتعلق بنشاطها خلال الفترة (2013-2020)، إضافة إلى التقارير المنشورة من طرف بعض الهيئات المالية العالمية (Word Bank)، شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، ALPEN Capital & ALPEN Assent Advisors).

2. قراءة نظرية في صناعة التأمين التكافلي:

1.2. تعريف التأمين التكافلي:

يعرف التأمين التكافلي على أنه: "اتفاق بين مجموعة من الأشخاص، والذين بدورهم يوافقون على التعويض المشترك عن الخسارة أو أي ضرر قد يصيب أي أحد منهم، وذلك من الأموال التي يتبرعون بها جماعياً" (Mushtaq Hussain & Tisman Pasha, 2011, p. 24).

كما يعرف بأنه: "نظام بديل للتأمين حيث يساهم الأعضاء بمواردهم المالية في مجموعة مشتركة قائمة على مبادئ التعاون والتبرع، كما تتعهد المجموعة بتقاسم المخاطر المتبادلة" (Mohellebi, 2019, p. 63; Arifin, Shukri , & Sulong, 2013, p. 110)

ويعرف أيضا بأنه: "نوع من نظام الرعاية الاجتماعية، حيث يتفق أعضاء المجتمع على مساعدة بعضهم البعض طواعية في حالة وقوع خسائر أو أضرار في الممتلكات" (Mohd, Nasrul Hisyam, & Mohd, 2014, p. 27)

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن التأمين التكافلي عبارة عن نظام يقوم على التعاون بين الأشخاص عندما يتعرض أي منهم إلى الأضرار أو المخاطر.

2.2. خصائص التأمين التكافلي:

للتأمين التكافلي عدة خصائص تميزه عن غيره من التأمينات الأخرى، والتي نذكر منها (معزز ، 2015، الصفحات 53-54):

- **عدم الحاجة إلى وجود رأس المال:** حيث يكون هناك اتفاق بين الأعضاء المعرضين للخطر، من أجل الاشتراك في تحمل الخسارة التي قد تصيب أي فرد من المجموعة؛
- **تضامن الأعضاء:** وذلك من خلال تقديم يد العون للشخص الذي تعرض للخطر؛
- **اجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له لكل عضو في التأمين:** حيث يتم بين الأعضاء تعويض من أصابه الخطر، وذلك من حصيلة الاشتراكات المدفوعة من الأعضاء، أي أنه يوجد تشارك بين الأعضاء سواء في المنافع أو التضحيات؛
- **ديمقراطية الملكية والإدارة:** ويقصد بها أنه لا يوجد تمييز بين الشخص والآخر عند محاولة الانضمام للشركة؛
- **عدم وجود ربح:** حيث تحرص الشركة على حسن الإدارة، وعدم مطالبة أعضائها باشتراكات جديدة، كما تعمل على توفير احتياطي لمواجهة الحالات الطارئة، من خلال استثمار رؤوس الأموال المحصل عليها؛
- **تغير قيمة الاشتراك:** وهذا لأن كل شخص مؤمن ومؤمن عليه، حيث يعتبر الاشتراك عرضة للنقصان والزيادة حسب المخاطر التي تقع سنويا، وما ينجم على مواجهتها من تعويضات.

3.2. المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي:

تتمثل المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي فيما يلي (حميدي و حوشين ، 2019، الصفحات 107-

:108)

- **الفصل بين حسابي المساهمين والمشاركين:** ويتم ذلك من خلال تخصيص حسابات منفصلة لكل منهم، وإذا حدث عجز بسبب النشاط التأمين فإنه يتم تغطيته بواسطة قرض من رأس مال الشركة، فيما قد يتم سداد هذا القرض من الفائض التأميني للسنوات القادمة؛
- **الالتزام بالتبرع:** يعتبر من المعاملات المالية الإسلامية لبرامج التأمين التكافلي، والذي يمثل المبلغ الذي يقدمه كل مشترك للوفاء بالمساعدات والالتزامات المتبادلة؛
- **تطبيق الأحكام الشرعية في الإشراف والرقابة:** أي أنها تقوم بتجسيد المبادئ الشرعية في التأمين التكافلي، وذلك من خلال وضع الرقابة الشرعية على جميع عملياتها؛
- **توزيع الفائض التأميني:** حيث يتم توزيع الفائض التأميني الذي تم تحصيله من خلال عمليات التأمين على المشاركين، وذلك بعد خصم الاحتياطات والمصاريف الإدارية، وكل هذا بالاستناد إلى مبدأ التكافل (Coolen-Maturi, 2013, p. 89)؛
- **مبدأ التعاون والتكافل:** يعتبر مبدأ أساسي في عملية التأمين التكافلي، حيث يتم الاتفاق بين المشاركين حول تقديم يد العون لبعضهم البعض عند حدوث الخسائر، وعليه تقاسم المخاطر بدل شراء/بيع المخاطرة (Al-Amri, 2015, p. 345).

4.2. أنواع التأمين التكافلي:

- ينقسم التأمين التكافلي إلى قسمين (شخار ، 2014، صفحة 215):
- **التأمين التكافلي البسيط:** يراد به قيام الأشخاص بالتعاون فيما بينهم، من أجل تفادي الأضرار التي قد تصيبهم، أين يقوم كل شخص بدفع مبلغ من المال لتعويض من أصيب بالخطر منهم، وإذا بقي شيء من المال أعيد لهم، وإذا لم تف الأقساط أخذ منهم؛
 - **التأمين التكافلي المركب:** في الأصل هو عبارة عن تأمين تكافلي بسيط، غير أنه تتم إدارته من قبل شركة متخصصة بصفة الوكالة، أين يساهم في هذه الشركة جميع المستأمنين، حيث تتشكل منهم الجمعية العمومية وبعدها مجلس الإدارة.

5.2. أهداف التأمين التكافلي:

ترتكز أهداف التأمين التكافلي في النقاط التالية (شرون ، بوالكور، و كعوان ، 2019، صفحة 145):

- **تحقيق الكسب الحلال:** حيث يعترف التأمين التكافلي مشروعاً للكسب الحلال، ويكون تحصيل دخل شركة التأمين عبر أرباح أموال المساهمين، وحصتها من أرباح المضاربة وأجر الوكالة المشروع، كما أنها تحقق الأرباح عن طريق استثمار الأموال المجتمعة من أقساط التأمين؛
- **تحقيق الأمان للمستأمنين:** وذلك من خلال جعل المستأمن يطمئن عند ممارسة أعماله، بعيداً عن احتمالات مخاطر المستقبل؛

- **الإسهام في بناء الاقتصاد العام وتنميته وازدهاره:** يتم حماية الاقتصاد الوطني من استغلال شركات التأمين التجاري، وذلك لأن هدفها الرئيسي تحقيق أكبر ربح على حساب المستأمنين، وكسب الأقساط بأسلوب احتكاري، كما يتم بناء الاقتصاد من خلال إدارة المشروعات الاقتصادية، والاستثمار في أموال المستأمنين والمساهمين، والعمل للحفاظ على أموال التأمين؛
- **إسهام شركات التأمين التكافلي في دعم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:** حيث لكل مؤسسة تحتاج للتأمين وتفعيل أحكام الشريعة وتحقيق صلاحيتها.

6.2. الفرق بين التأمين التكافلي والتجاري:

توجد العديد من أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري، والتي تتمحور حول طبيعة كل منهما والعلاقة التي تنشأ مع الغير، والجدول التالي يوضح أهم هذه الاختلافات:

الجدول 1. الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري.

الفرق في:	التأمين التكافلي	التأمين التجاري
طبيعة العقد	لا يهدف إلى الربح، ويقوم على أساس التكافل والتبرع بين أطراف العقد	يهدف إلى الربح، ويقوم على المعاوضة بين الشركة والمشارك
المرجعية النهائية	تخضع المرجعية النهائية لأنشطته إلى أحكام الشريعة الإسلامية	يخضع إلى الأعراف والتشريعات ذات الأصل التجاري، ومبني على أسس المعاوضات
الهدف التأميني	تهدف الشركة إلى الربح، وإنما تحقيق التعاون لا بين المشاركين	يهدف إلى تحقيق الربح من عمليات التأمين، حيث تعتبر زيادة أقساط التأمين عن التعويضات والمصاريف ربحا
الحكم الشرعي	أجمع العلماء على جوازه، حيث لا يتعامل بالربا	يخلوا من باتفاق أكثر المجاميع هو محرم، لأنه لا الغرر، الربا، الجهالة والمقامرة.
مكونات الذمة المالية	تتكون من ذمتين ماليتين مستقلتين، الأولى ذمة الشركة وتتكون من العوائد ورأس المال المدفوع، والثانية هي حساب التأمين والتي تتكون من عوائد وأقساط التأمين	تتكون الذمة المالية من حساب واحد يشمل رأس المال المدفوع وفوائده وعوائده، والأرباح التأمينية المتبقية
الربح والفائض التأميني	أصل قيمة القسط المدفوع يعود لصاحبه بعد اقتطاع حصة المصروفات، التعويضات، وإعادة التأمين	لا يعود الأصل من قيمة القسط المدفوع إلى المستأمن، لأنه يدخل في ملكية الشركة
عوائد استثمار الأقساط	عوائد النشاطات الاستثمارية الخاصة بصندوق المشاركين تعود إلى حساب التأمين بعد اقتطاع حصة الشركة كمضارب	عوائد شركة التأمين التجاري تعود للشركة فقط

المصدر: (Sheila & Hanna, 2012, p. 114; Mushtaq Hussain & Tisman Pasha, 2011, p. 25; Mervyn, Abdul Rahim, & M. Kabir, 2007, pp. 373-377) و (هرمون و مقيمح، 2019، صفحة 70)

7.2. تحديات صناعة التأمين التكافلي:

تواجه صناعة التأمين التكافلي عدة تحديات يجب العمل على تقليلها وتجاوزها، والتي يمكن توضيحها فيما يلي: (بوعزوز، 2015، الصفحات 23-25)

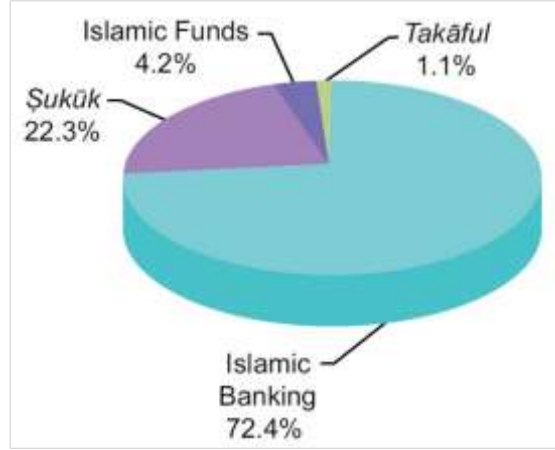
- **التحديات التشريعية والقانونية:** حيث نجد دولا كثيرة وضعت للتأمين الإسلامي بنية تشريعية مع الحفاظ على التشريعات المتعلقة بالتأمين التقليدي، وكمثال على ذلك دولة ماليزيا، وهناك دول أخرى قامت بأسلمة نظامها الاقتصادي كليا كالمملكة العربية السعودية، بينما تقوم شركات التكافل بممارسة عملها تحت سلطة هيئات الرقابة والإشراف في معظم الدول، والتي صممت خصيصا لشركات التأمين التقليدية، الأمر الذي يبعدها عن الضبط بمعايير محددة وثابتة.
- **التحديات الشرعية:** وهي مجموعة من المخالفات الشرعية التي تمس بصناعة التأمين التكافلي، كتطبيق نماذج الإدارة بطرق غير شرعية، والخلط بين اشتراكات الفروع مثل التكافل العام والعائلي، وكذلك عدم توزيع الفائض التأميني ومشاركة المؤسسين في توزيعه مع الحاملين للوثائق.
- **التحديات المرتبطة بالمنافسة:** تواجه شركات التأمين التكافلي منافسة كبيرة من قبل شركات التأمين التقليدي، نظرا لعددها القليل ورأس المال المنخفض، على عكس المنافسين الذين يملكون رؤوس أموال مرتفعة، واكتسابها لمختلف التكنولوجيات الحديثة (Coolen-Maturi, 2013, p. 92).
- **التحديات المرتبطة بعمل هيئات الرقابة الشرعية:** يعتبر دور هيئات الرقابة الشرعية محدودا، وذلك لعدم القيام بدورها في مراقبة ومتابعة مختلف العمليات، وفي بعض الأحيان عدم وجودها بتاتا.
- **التحديات المتعلقة بالموارد البشرية العاملة بالقطاع:** حيث يعاني القطاع من نقص في الكفاءات في مختلف الوظائف المتعلقة بتسيير الشركات، إضافة إلى ضعف التأهيل الشرعي للعاملين والجهل بالفقه الشرعي (Coolen-Maturi, 2013, p. 92).
- **التحديات المتعلقة بالوعي التأميني وثقافة التكافل:** وذلك لوجود انخفاض في الوعي المتعلق بالتأمين الإسلامي لدى المسلمين عامة، والعاملين في قطاع التكافل خاصة، نظرا لاعتبار العمل في هذا القطاع مورد رزق فقط.
- **التحديات المرتبطة بمحدودية مجالات استثمار أموال التأمين:** وذلك لأن بعض الدول لا توجد بها بنوك إسلامية أو عددها قليل، ما يؤدي إلى استثمار هذه الأموال في قطاعات محددة.

3. مكانة صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العالمي:

1.3. توزيع أصول التأمين التكافلي ضمن قطاعات التمويل الإسلامي عالميا:

تعتبر صناعة التمويل الإسلامي من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، إلا أنه رغم ذلك تبقى صناعة التكافل الإسلامي تمثل جزءاً ضئيلاً جداً من النظام المالي الإسلامي مقارنة بالصيرفة الإسلامية، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 1. توزيع الأصول بحسب قطاعات التمويل الإسلامي لعام 2019.



Source : (Islamic Financial Services Board, 2020, p. 12)

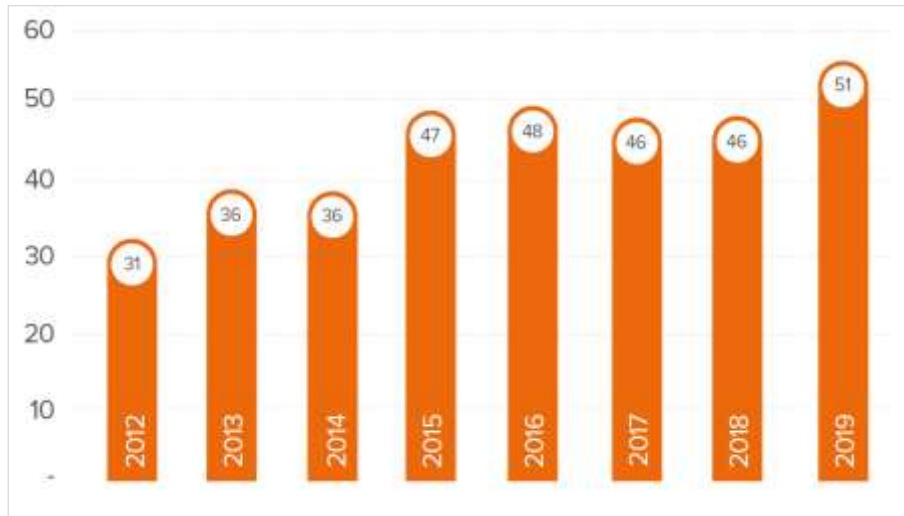
يوضح الشكل رقم (01) توزيع الأصول بحسب قطاعات التمويل الإسلامي لعام 2019، حيث تحتل المصارف الإسلامية الجزء الأكبر والأهم بأصول تمثل 72.4% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي، تليها السندات الإسلامية (الصكوك الإسلامية) بنسبة 22.3%، ثم الصناديق الاستثمارية الإسلامية بنسبة 4.2%، لتأتي في المرتبة الأخيرة صناعة التأمين التكافلي حيث تشكل أصولها نسبة 1.1% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المصارف الإسلامية وكذا أسواق الصكوك الإسلامية أسبق من حيث التأسيس، أما نشاط صناعة التأمين التكافلي فهو حديث نسبياً، وأن الوعي بالتأمين الإسلامي مازال في بداياته ويحتاج إلى جهود وتطوير أكبر.

1.3 نمو أصول صناعة التكافل الإسلامي في العالم:

شهد سوق التأمين التكافلي العالمي نمواً قوياً، حيث تزايد نمو صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة بشكل مطرد من حيث الشركات الجديدة وإجمالي المساهمات (أقساط التأمين)، حيث شهدت الساحة العالمية تحول نحو الإبداع والابتكار في إيجاد حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد أدى هذا الطلب الجديد إلى إطلاق منتجات وخدمات تأمين إسلامية جديدة، وهذه الأخيرة لم يقتصر تقديمها من قبل شركات التأمين في البلدان الإسلامية، ولكن أيضاً من خلال الشركات الأمريكية والأوروبية والآسيوية (Al-Amri, 2015, p. 346)، وهذا ما يوضحه الشكلين رقم (02 و 03):

الشكل 2. نمو أصول التكافل الإسلامي في العالم خلال الفترة (2012-2019).

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

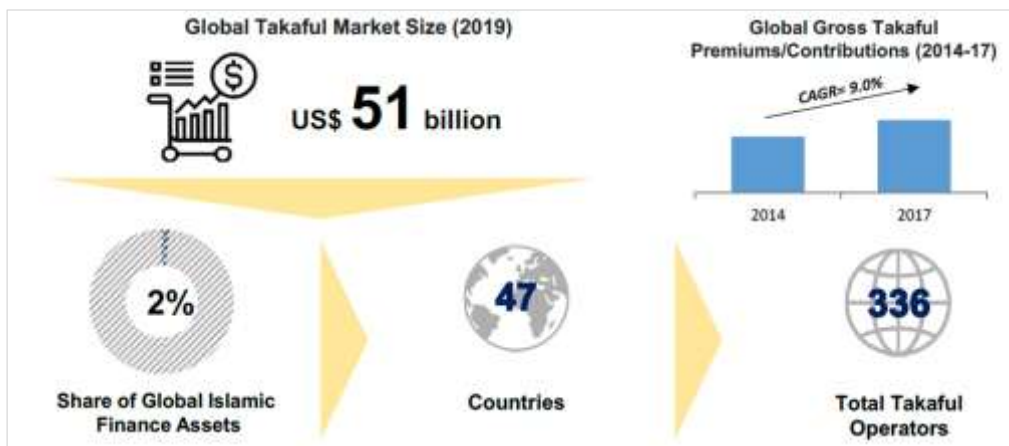


Source : (Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, 2020, p. 30)

من الشكل أعلاه نلاحظ أنّ أصول التكافل الإسلامي شهدت نمواً متذبذباً وتدرجياً خلال الفترة (2012-2019)، إذ أنه كانت تقدر هذه الأصول عام 2012م بحوالي 31 مليار دولار أمريكي، لترتفع خلال الأربع (04) سنوات التالية وتستقر عند القيمة 48 مليار دولار عام 2016م، لتتخفف في السنتين الموالتين بمليارين دولار أمريكي، إلا أنه عام 2019م شهدت أصول التكافل الإسلامي عالمياً نمواً معتبراً قدر بنسبة 10.9% لتصل إلى 51 مليار دولار أمريكي.

ولقد ارتفعت آنذاك مساهمات التكافل بنسبة 8.8% في المملكة العربية السعودية، والتي تعتبر أكبر سوق في العالم للتأمين الإسلامي، كما شهد متعاملي التكافل في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى نمواً أعلى في عام 2019م، مع زيادة المساهمات بنسبة 14% على مدار العام (REFINITIV (An LSEG Business, 2021, p. 32)

الشكل 3. نظرة عامة على واقع صناعة التكافل الإسلامي في العالم لعام 2019.



Source: (Alpen Capital GCC Food Industry, 2021, p. 41)

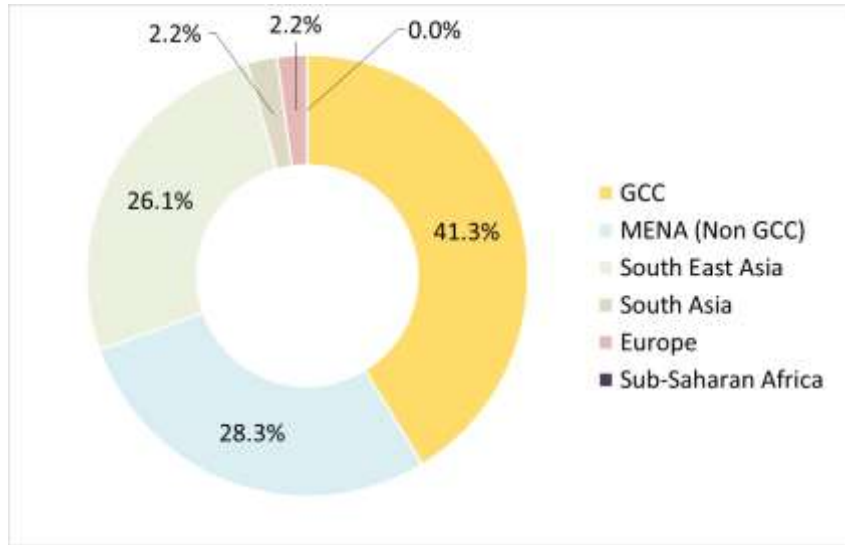
يتبين من الشكل أعلاه أنّ سوق التكافل الإسلامي العالمية نمت بوتيرة ثابتة بلغت 9.0% معدل نمو سنوي مركب بين عامي 2014 و 2017م، بعد فترة هادئة نسبياً، كما أنّ سوق التكافل شهد عام 2019م تحولاً كبيراً بنسبة توسع قدرت بـ 10.9% مقارنة بسنة 2018م، لتصل أصول التكافل الإسلامي إلى 51 مليار دولار أمريكي، كما أنّ عدد شركات التكافل ارتفع من 215 شركة عام 2014م إلى 336 شركة عام 2019م، موزعة على 47 دولة تتمركز في إفريقيا وآسيا.

ورغم أنّ صناعة التكافل الإسلامي تمثل 2% فقط من أصول التمويل الإسلامي، إلا أنّه ومع تزايد الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا وارتفاع الرقمنة في جميع أنحاء العالم أدى إلى ظهور أسواق جديدة مثل: InsurTech و FinTech، ما نجم عنه ابتكار طرق حديثة وفتح فرص جديدة في سوق التكافل (خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، ودول جنوب شرق آسيا) ساهمت في ارتفاع التغطية الإلزامية، ومن ثم تعزيز الربحية وهوامش شركات التأمين التكافلي، هذا ما يبنى بأن قطاع التأمين التكافلي لديه فرص وإمكانات هائلة لتوسيع دوره في صناعة التمويل الإسلامي مستقبلاً (Alpen Capital GCC Food Industry, 2021, p. 39).

2.3. ترتيب دول العالم في صناعة التأمين التكافلي:

إنّ صناعة التأمين التكافلي باتت وستظل تعرف المزيد من التطور من حيث حجم رقم الأعمال المتزايد وعدد شركات التأمين التكافلي المنتشرة في أكثر من 47 دولة، والشكل الموالي يعرض حجم سوق التأمين التكافلي من حيث الانتشار الجغرافي حول العالم:

الشكل 4. حجم سوق التكافل الإسلامي حسب المناطق الجغرافية لعام 2019.

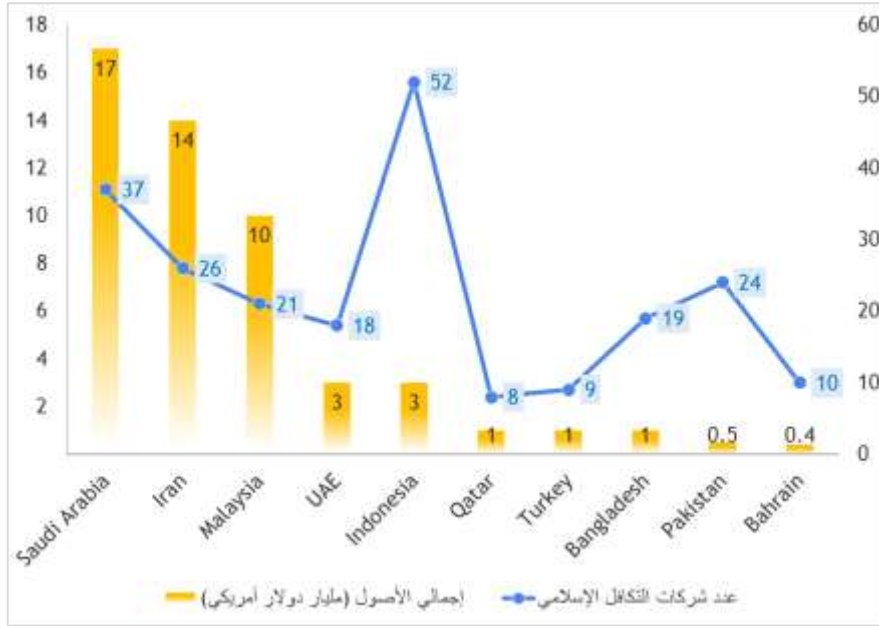


Source: (Alpen Capital GCC Food Industry, 2021, p. 41)

بقراءة أرقام الشكل رقم (04) نلاحظ أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تهيمن على (41.3%) من أصول التكافل العالمية في عام 2019م، وذلك بسبب عدد السكان المسلمين الأثرياء الكبير والملتامي، بينما تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (28.3%) وجنوب شرق آسيا (26.1%) أيضا بسوق كبير

نسبياً، أما منطقة أوروبا وجنوب آسيا فتميزت بحجم سوق تكافل إسلامي ضئيل، ويمكن إرجاع ذلك لهيمنة البنوك التجارية والمعاملات الربوية على حساب المصارف الإسلامية ومعاملاتها، وكذا ضآلة الجالية الإسلامية بتلك المناطق، لتأتي في الأخير منطقة الصحراء الكبرى بإفريقيا والتي تفتقر لأي سوق للتكافل الإسلامي (Alpen Capital GCC Food Industry, 2021, p. 40).

الشكل 5. توزيع أصول وشركات التكافل الإسلامي في أهم الدول الرائدة لعام 2019.



Source: (Alpen Capital GCC Food Industry, 2021, p. 41)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05) أنه يمكننا تقسيم الدول الرائدة في صناعة التأمين التكافلي إلى ثلاثة (03) مجموعات، المجموعة الأولى تتكون من السعودية، إيران وماليزيا وهي الدول الأكثر ريادة، والتي تستحوذ مجتمعة على 80% من أصول التأمين التكافلي (41 مليار دولار أمريكي)، حيث تستأثر المملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من المساهمات الإجمالية لأسواق التأمين التكافلي، وهذا بأصول تقدر قيمتها بحوالي 17 مليار دولار أمريكي، وبعدد متعاملين يقدر بـ 37 شركة للتكافل الإسلامي، تليها كل من إيران وماليزيا بإجمالي أصول 14 و 10 مليار دولار أمريكي وعدد شركات تكافل 26 و 21 شركة على التوالي، أما المجموعة الثانية فتضم كل من الإمارات واندونيسيا وتعتبران ذات ريادة متوسطة، حيث يستحوذان على إجمالي أصول يقدر بـ 3 مليار دولار أمريكي لكل منهما، وعدد شركات تكافل إسلامي 18 و 52 شركة (تملك إندونيسيا أكبر عدد من شركات التكافل الإسلامي في العالم)، أما المجموعة الثالثة فتضم الدول الأقل ريادة في صناعة التكافل الإسلامي وهي: قطر، تركيا بنغلادش، باكستان والبحرين، حيث تملك أصول تتراوح ما بين 0.4 إلى 1 مليار دولار أمريكي وعدد شركات تكافل ما بين 8 إلى 24 شركة.

الجدول 2. ترتيب 9 شركات الأولى في صناعة التأمين التكافلي حول العالم لعام 2019.

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

الشركة	البلد	إجمالي الأصول	صافي المساهمات المحصلة	صافي الربح
Tawuniya	السعودية	3,762	1,868	87.31
Syarikat Takaful Malaysia Keluarga Berhad	ماليزيا	2,563	583	90.74
Islamic Arab Insurance Co. (Salama) PJSC	الإمارات	1,141	225	17.32
Prudential BSN Takaful Berhad	ماليزيا	1,058	465	12.26
Abu Dhabi National Takaful Company	الإمارات	335	60	19.78
Qatar Islamic Insurance Group	قطر	321	54	3.34
Dar Al Takaful	الإمارات	152	49	(12-)
Takaful International BSC	البحرين	105	38	2.24
Takaful Brunel Keluarga Bhd	بروناي	91	14	1.37

Source: (Alpen Capital GCC Food Industry, 2021, p. 43)

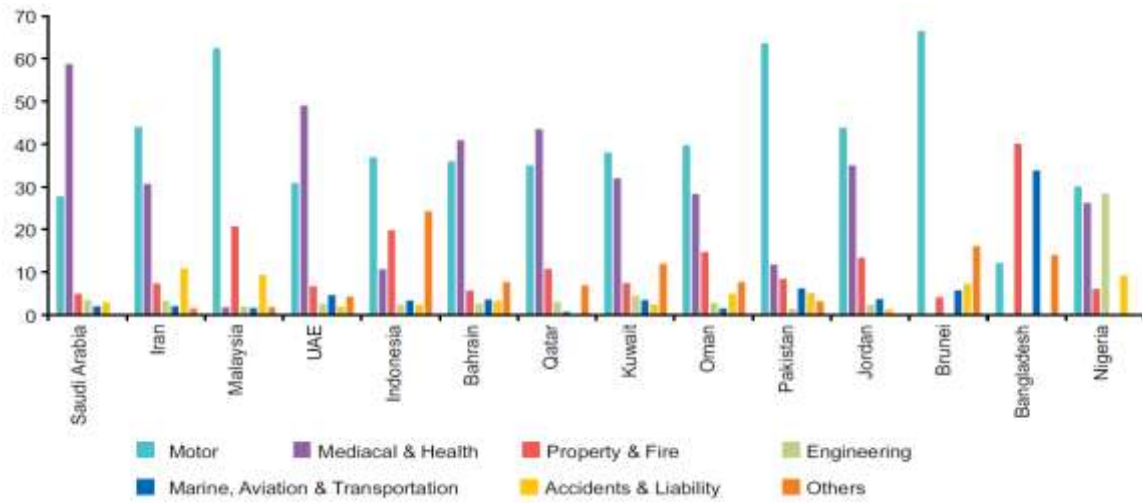
يُبين الجدول رقم (02) ترتيب شركات التأمين التكافلي حسب إجمالي الأصول، صافي المساهمات المحصلة، وصافي الربح، وبقراءة بيانات الجدول نلاحظ أن أكبر شركات التكافل الإسلامي متواجدة في كل من السعودية، ماليزيا، الإمارات، قطر، البحرين، وسلطنة بروناي.

وقد حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأفضل سوق للتكافل حيث اقتضت شركة "التعاونية Tawuniya" الصدارة بإجمالي أصول فاقت 3.762 مليار دولار أمريكي، تليها ماليزيا بشركتين سجلتا إجمالي أصول تفوق 3.5 مليار دولار أمريكي، لتأتي في المرتبة الثالثة دولة الإمارات المتحدة العربية بثلاث (03) شركات فاقت أصولها مجتمعة 1.5 مليار دولار أمريكي، ثم بعدها دولة قطر بشركة (Qatar Islamic Insurance Group) التي فاقت أصولها 321 مليون دولار أمريكي، ثم البحرين بشركة (Takaful International BSC) بأصول فاقت 105 مليون دولار أمريكي، وفي المرتبة الأخيرة شركة (Takaful Brunel Keluarga Bhd) بسلطنة بروناي التي قدرت إجمالي أصولها 91 مليون دولار أمريكي.

3.3. توزيع نسب الاشتراكات التكافلية حسب نوع قطاع الأعمال:

تُوجّه اشتراكات التكافل الإسلامي في الغالب إلى تأمين شريحتين (نوعين من التأمين التكافلي) وهما: العامة والعائلية، وهذا ضمن خطوط أعمال متعددة تختلف مجموعاتها من دولة لأخرى، فالتأمين العام في العديد من الدول يشمل خطوط الأعمال التالية: الحوادث والمسؤولية، السيارات، الممتلكات، التأمين ضد الحريق، التأمين البحري، الجوي، الطاقة والهندسة، بينما يشمل التأمين العائلي بشكل أساسي منتجات الحماية والادخار (Hafiz, Sayyed, & Faiqa, 2018, pp. 148-150). والرسم البياني الموالي يوضح مختلف نسب الاشتراكات التكافلية حسب نوع قطاع الأعمال:

الشكل 6. توزيع نسب الاشتراكات التكافلية حسب نوع الأعمال في الدول الرائدة في صناعة التأمين التكافلي لعام 2020.



Source : (Islamic Financial Services Board, 2020, p. 91)

من الرسم البياني رقم (06) يتبين هيمنة عدد قليل من قطاعات الأعمال والتي يشملها التأمين التكافلي في الأسواق المختلفة لمتعاملي التكافل الإسلامي لعام 2020م، وهي تتمثل في: قطاع السيارات، قطاع الطب والصحة، والحوادث الشخصية والحرائق والتي استحوذت على نسبة 80% من إجمالي المساهمات أو اشتراكات التأمين، بينما تأتي في المرتبة الثانية القطاعات المؤمنة من المخاطر الناجمة عن الهندسة والبحرية والنقل البري وهذا بنسب متوسطة تتراوح ما بين (30%-36%)، لنقل بكثير بالنسبة لقطاعات الطاقة والطيران والتي تنسم بالمخاطر المعقدة لتصل النسبة إلى أقل من 6%. وبالتالي يجب على متعاملي التكافل الإسلامي في مختلف الدول العمل على تعزيز قدرة الاكتتاب في القطاعات ذات المخاطر المعقدة.

4. تقييم صناعة التأمين التكافلي بدولة قطر:

يتنوع القطاع المالي الإسلامي في دولة قطر في أربعة (04) قطاعات رئيسية تتمثل في: المصارف الإسلامية، شركات التمويل الإسلامية، شركات الاستثمار الإسلامية، وشركات التأمين التكافلي، بالإضافة إلى منتجات التمويل الإسلامي المتمثلة بالصكوك وصناديق الاستثمار والمؤشرات الإسلامية. وهذه المؤسسات العاملة في هذه القطاعات المالية تخضع للإشراف المباشر من قبل مصرف قطر المركزي، بالإضافة لوجود بعض المؤسسات المالية تمارس أنشطة التمويل الإسلامي ضمن إطار مركز قطر للمال. وسنقتصر في هذا الجزء من الدراسة تقييم صناعة التأمين التكافلي في دولة قطر، كإحدى القطاعات المالية الإسلامية، والشكل الموالي يوضح نسبة استحواد هذه الصناعة من مجمل أصول التمويل الإسلامي:

الشكل 7. نسبة استحواذ صناعة التأمين التكافلي إلى أصول التمويل الإسلامي في دولة قطر في العام 2020.



المصدر: (شركة بيت المشورة للإستشارات المالية، 2020، صفحة 25)

نلاحظ من الشكل أعلاه أنّ نسبة استحواذ صناعة التأمين التكافلي بدولة قطر مقارنة إلى إجمالي الأصول المالية الأخرى ضئيلة جداً، حيث لا تتعدى هذه النسبة 1% (تعادل نسبة استحواذ الصناديق وشركات التمويل والاستثمار)، وهذا ما يعكس عزوف الأفراد عن طلب التأمين التكافلي الإسلامي، والتوجه بشكل أكبر لطلب خدمات المصارف الإسلامية (أخذت حصة الأسد بنسبة 86%)، والتعامل في الصكوك الإسلامية (قدرت نسبتها بـ 12%). وللعلم فقد بلغ إجمالي أصول التمويل الإسلامي في قطر في العام 2020 تقريباً 528 مليار ريال قطري (144 مليار دولار).

1.4 شركات التأمين التكافلي العاملة بدولة قطر:

توجد خمسة (05) شركات تأمين تكافلي تعمل ضمن إشراف مصرف قطر المركزي، وهي كالاتي (شركة بيت المشورة للإستشارات المالية، 2020، الصفحات 48-49):

- **المجموعة الإسلامية القطرية للتأمين:** تأسست في سنة 1993، تزاوّل الشركة مختلف أنواع التأمين التكافلي القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية لقطاع الشركات والأفراد، كما أن أسهم المجموعة مدرجة في بورصة قطر، ومع نهاية العام 2019 بلغت حقوق المساهمين في المجموعة مبلغ 378 مليون ريال قطري.
- **شركة الخليج للتأمين التكافلي:** تأسست في سنة 1978 شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين كشركة تأمين تقليدية، وفي سنة 2003 تأسست شركة قطر للتكافل كشركة تأمين تكافلي تابعة لشركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين بنسبة 100%، وفي سنة 2010 حولت شركة الخليج للتأمين نشاطها لتصبح شركة تأمين إسلامي متكاملة "الخليج التكافلي"، وفي 2017 تم تعديل اسم الشركة

إلى شركة الخليج للتأمين التكافلي، وبنهاية 2019 بلغت حقوق المساهمين 538 مليون ريال قطري، كما أن أسهم الشركة مدرجة ضمن بورصة قطر.

■ **الدوحة للتكافل:** في عام 2006، أنشأت شركة الدوحة للتأمين فرع التكافل الإسلامي تحت اسم العلامة التجارية "الدوحة للتكافل" لتنفيذ أنشطة التأمين وإعادة التأمين وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية على أساس غير ربوي في جميع مجالات التأمين، وفي 2018 قامت الدوحة للتأمين بتسجيل "الدوحة للتكافل" كشركة ذات مسؤولية محدودة، وهي مملوكة 100% من قبل مجموعة الدوحة للتأمين. وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين للدوحة للتكافل 123.1 مليون ريال بنهاية 2019.

■ **الشركة العامة للتكافل:** تأسست الشركة العامة للتكافل في 2008 كشركة تابعة ضمن مجموعات الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، وذلك بهدف تلبية احتياجات تأمين الأفراد والشركات وفقاً لمبادئ الشريعة، وتقدم الشركة خدمات التكافل للعائلات والأموال والمحركات والممتلكات البحرية وغيرها، وقد بلغت حقوق المساهمين في الشركة للعام 2019 مبلغ 150.9 مليون ريال قطري.

■ **شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه):** أسس كل من شركة قطر للتأمين ومصرف قطر الإسلامي ومصرف الريان وشركة بروة العقارية وكيوانفست، شركة الضمان للتأمين الإسلامي سنة 2009 كشركة تأمين مساهمة قطرية مغلقة برأس مال مدفوع قدره 200 مليون ريال قطري، تقدم الشركة خدمات تأمين الأفراد والشركات على مختلف المنتجات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين في 2019 مبلغ 387 مليون ريال قطري.

إضافة إلى هذه الشركات توجد شركات أخرى تقدم خدمات التكافل الإسلامي، وهي تعمل في إطار مركز قطر للمال، حيث نجد خمس (05) شركات تأمين تقليدي وطنية، وأربعة (04) فروع لشركات تأمين تقليدي أجنبية، هذا بالإضافة لممثلي أربع (04) شركات تأمين تقليدي.

2.4. تقييم أداء شركات التأمين التكافلي بدولة قطر:

سنقوم في هذه الجزئية من الدراسة بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي بدولة قطر، ونعني بذلك تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد المالية للشركات ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة، أي بمعنى آخر قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

وعليه، سيتم تقييم أداء شركات التكافل الإسلامي بدولة قطر بالاعتماد على ثلاث (03) مؤشرات رئيسية وهي: نمو موجودات حملة الوثائق، نمو اشتراكات حملة الوثائق، الفوائض التأمينية. والشكل الموالي يعطي نظرة عامة على أداء الشركات المعنية بالدراسة:

الشكل 8. تقييم عام للأداء المالي لشركات التكافل الإسلامي بدولة قطر لعام 2020.



المصدر: (شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، 2020، الصفحات 56-57)

بقراءة نتائج الشكل رقم (08) يتبين لنا أن أداء شركات التكافل الإسلامي بدولة قطر لعام 2020م تراجع وحقق نتائج سلبية مقارنة بسنة 2019م، وذلك فيما يتعلق بنمو موجودات حملة الوثائق والتي تناقصت بنسبة (4.6%)، وأيضاً بنمو اشتراكات التأمين والتي سجلت عزوفاً طفيفاً من طرف الأفراد والمؤسسات قدر بنسبة (0.1%). فيما سجلت جميع الشركات نمواً في الفوائض التأمينية بإجمالي بلغ 149.2 مليون ريال قطري، حيث تصدرت شركة الإسلامية المرتبة الأولى بنمو يقدر بـ 73.5 مليون ريال قطري، تليها شركة بيمه بنمو يقدر بـ 44.9 مليون ريال قطري، ثم شركة العامة للتكافل وشركة الخليج بنمو يقدر بـ 12.2 و 12

مليون ريال قطري على التوالي، لتأتي شركة الدوحة للتكافل في ذيل الترتيب بنمو يقدر بـ 6.6 مليون ريال قطري.

1.2.4. تقييم موجودات شركات التأمين التكافلي بدولة قطر:

تم تلخيص نتائج نمو موجودات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في دولة قطر خلال الفترة (2013-2020)، في الجدول الموالي:

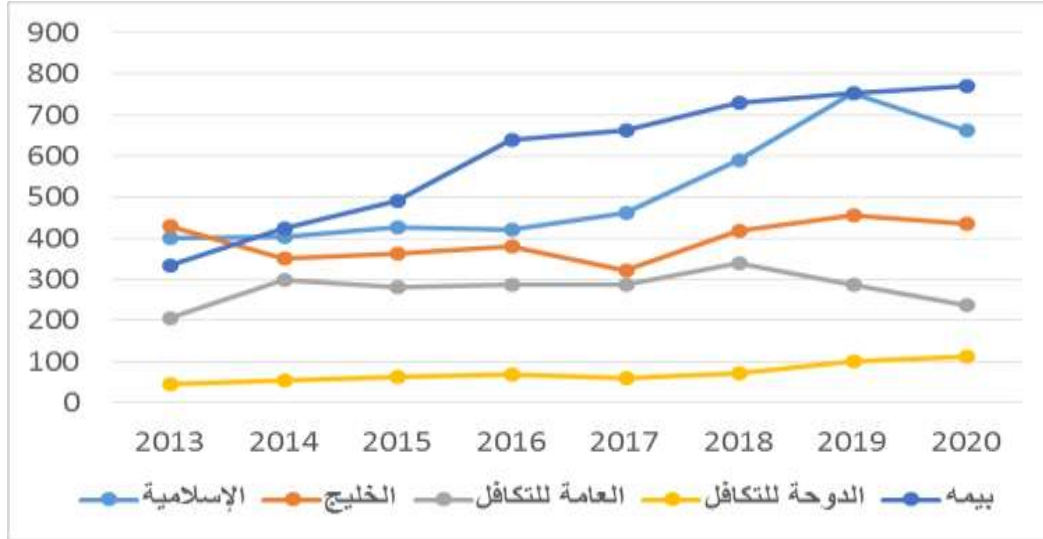
الجدول 3. نمو موجودات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في دولة قطر خلال الفترة (2013-2020).
الوحدة: (ألف ريال سعودي)

الإجمالي	بيمه	الدوحة للتكافل	العامّة للتكافل	الخليج	الإسلامية	البيان
1,413,191	333,298	45,829	205,119	429,139	399,806	2013
1,533,079	423,042	54,513	298,464	352,152	404,908	2014
1,625,531	491,414	64,482	281,001	362,003	426,631	2015
1,797,784	639,541	69,988	286,600	379,370	422,285	2016
1,796,810	662,391	60,794	287,853	322,878	462,894	2017
2,180,569	729,280	72,606	340,518	417,382	590,785	2018
2,348,025	752,701	100,437	286,338	455,778	752,771	2019
2,220,059	769,979	112,719	238,640	435,609	663,112	2020
(4,6-)	2,2	12,2	(11,2-)	(4,4-)	(11,9-)	نسبة النمو سنة 2020 (%)
5.8	11.03	11.90	1.91	12.71	6.52	معدل النمو السنوي المركب (%)
-	600,206	72,671	278,067	394,289	515,399	متوسط الموجودات
-	1	5	4	3	2	ترتيب الشركة

المصدر: (بيت المشورة للاستشارات المالية، 2017، 2019، 2020، صفحة 40،50،58)

ولعرض نتائج الجدول رقم (03) والمتعلقة بنمو موجودات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في دولة قطر خلال الفترة (2013-2020) بشكل مبسط وواضح، تم ترجمتها في الشكل البياني التالي:

الشكل 9. نمو موجودات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في دولة قطر خلال الفترة (2013-2020).
الوحدة: (ألف ريال سعودي)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01) باستخدام برنامج (Microsoft Office Excel
(2016).

من نتائج الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا ما يلي:

بلغت موجودات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي الوطنية العاملة تحت إشراف مصرف قطر المركزي 4.1 مليار ريال قطري في العام 2020، مقارنة بمبلغ 4.2 مليار ريال قطري في عام 2019. وبالنسبة لموجودات حملة الوثائق التأمينية فقد بلغت موجودات حملة الوثائق في شركات التكافل الإسلامي 2.2 مليار ريال قطري في العام 2020، مقابل مبلغ 2.3 مليار ريال قطري في عام 2019، وذلك بنسبة انخفاض بلغت (4.6%).

وقد حلت شركة بيمه في المرتبة الأولى بين شركات التأمين التكافلي في قطر من حيث حجم موجودات حملة الوثائق في العام 2020 إذ بلغت 769.9 مليون ريال قطري بمعدل نمو بلغ 2.2 % مقارنة بسنة 2019، وفي حين انخفضت موجودات حملة الوثائق لدى مجموعة الإسلامية للتأمين بنسبة 11.9 % تقريباً، إلا أنها في المرتبة الثانية من بين شركات التأمين التكافلي في حجم موجودات حملة الوثائق بمبلغ 663.11 مليون ريال قطري، وحققت الدوحة للتكافل أعلى معدل نمو في سنة 2020 من بين هذه الشركات بمعدل 12.2 %، وانخفضت الموجودات لحملة الوثائق في شركة الخليج بمعدل 4.4 %، في حين انخفضت في العامة للتكافل بنسبة 11.2 %.

وعلى مدى الثمان سنوات الماضية (2013-2020) فإن معدل النمو السنوي المركب لموجودات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في قطر بلغ 5.8 %، وقد بلغ أعلى معدل نمو سنوي مركب لموجودات حملة الوثائق في شركة الخليج والذي قدر بـ 12.71 %، تليها شركة الدوحة للتكافل بمعدل

11.90%، ثم شركة الضمان للتأمين الإسلامي (بيمه) بمعدل 11.03%، ثم مجموعة الإسلامية القطرية للتأمين بمعدل 6.52%، فيما سجلت العامة للتكافل أدنى معدل نمو سنوي مركب قدر بـ 1.91%.

2.2.4. تقييم اشتراكات التأمين لدى شركات التأمين التكافلي بدولة قطر:

تم تلخيص نتائج نمو اشتراكات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في دولة قطر خلال الفترة (2020-2013)، في الجدول الموالي:

الجدول 4. إجمالي اشتراكات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في دولة قطر خلال الفترة (2013-2020).
(الوحدة: ألف ريال قطري)

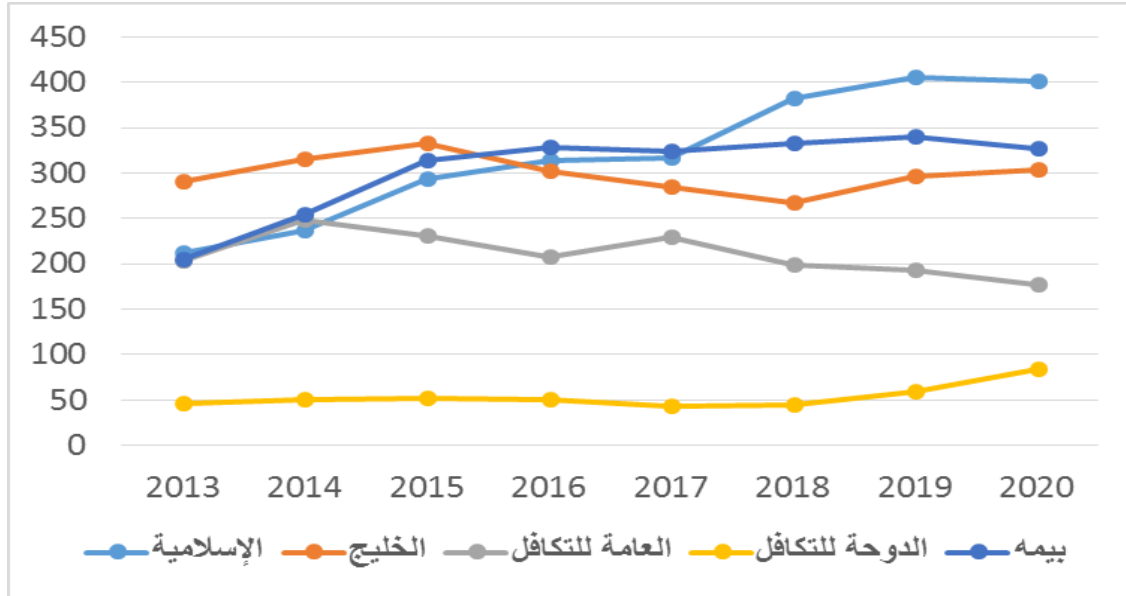
البيان	الإسلامية	الخليج	العامة للتكافل	الدوحة للتكافل	بيمه	الإجمالي
2013	212,333	289,727	202,649	45,449	204,114	954,291
2014	235,988	314,978	248,303	50,657	254,485	1,104,411
2015	293,103	333,069	231,267	51,042	313,761	1,222,242
2016	313,045	301,429	207,644	49,709	328,578	1,200,405
2017	316,667	283,963	229,056	43,196	324,202	1,197,084
2018	382,374	267,680	198,193	44,571	332,094	1,224,912
2019	405,428	296,467	192,304	58,846	339,195	1,292,240
2020	400,639	303,618	177,133	83,598	326,171	1,291,159
نسبة النمو سنة 2020 (%)	(1,2-)	2,4	(7,9-)	42,1	(3,8-)	(0,1-)
معدل النمو السنوي المركب (%)	8.25	0.6	(1,7-)	7.92	6.03	3.85
متوسط الاشتراكات	319,947	298,866	210,819	53,384	302,825	-
ترتيب الشركة	1	3	4	5	2	-

المصدر: (بيت المشورة للاستشارات المالية، 2017، 2019، 2020، صفحة 41،51،60)

ولعرض نتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بنمو اشتراكات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في دولة قطر خلال الفترة (2020-2013) بشكل مبسط وواضح، تم ترجمتها في الشكل البياني التالي:

الشكل 10. إجمالي اشتراكات حملة الوثائق في شركات التأمين التكافلي في دولة قطر خلال الفترة (2013-2020).

(الوحدة: ألف ريال قطري)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02) باستخدام برنامج (MicroSoft Office Excel 2016).

بلغت اشتراكات التأمين في العام 2020 لدى شركات التأمين التكافلي في دولة قطر ما يقارب 1.3 مليار ريال قطري بانخفاض هامشي بلغ (0.1%) مقارنة بالعام السابق، وحققت الدوحة للتكافل أعلى معدل نمو لاشتراكات التأمين بنسبة 42.1%، وكان معدل النمو في الخليج 2.4%، في حين انخفضت اشتراكات التأمين في بقية شركات التأمين الإسلامية في العام 2020م، فانخفضت في الإسلامية بنسبة (1.2%)، وفي شركة الضمان (بيمه) بنسبة (3.8%)، وبلغ الانخفاض في العامة للتكافل (7.9%) مقارنة بالعام 2019م.

وخلال الثمان سنوات (2013-2020) فإن اشتراكات التأمين نمت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 3.85%، وقد كان أعلى معدل نمو مركب في الإسلامية للتأمين بمعدل 8.25%، تليها الدوحة للتكافل بمعدل 7.92%، ثم شركة الضمان "بيمه" بمعدل 6.03%، بعدها شركة الخليج بمعدل 0.6%، في حين كان معدل النمو سالباً في شركة العامة للتكافل (-1.7%).

3.2.4. تقييم الفائض التأميني لدى شركات التأمين التكافلي بدولة قطر:

تم تلخيص نتائج الفوائض التأمينية السنوية في شركات التأمين التكافلي في دولة قطر خلال الفترة (2013-2020)، في الجدول الموالي:

الجدول 5. الفوائض التأمينية لشركات التأمين التكافلي في قطر خلال الفترة (2013-2020).

(الوحدة: ألف ريال قطري)

البيان	الإسلامية	الخليج	العامة للتكافل	الدوحة للتكافل	بيمه	المجموع
2013	16,651	(25,182-)	1,620	1,662	9,935	4,685
2014	17,196	4,564	(10,474-)	1,672	7,632	2,059
2015	6,174	15,435	(35,213-)	(784-)	16,344	1,957
2016	7,966	10,268	5,669	770	11,932	36,605
2017	16,297	14,483	5,430	365	9,453	46,027
2018	21,121	1,805	(6,314-)	1,659	20,114	38,406
2019	12,174	1,540	(23,985-)	4,448	11,579	5,756
2020	73,477	11,950	12,156	6,583	44,945	149,111
متوسط الفوائض	21,382	8,578	6,219	2,451	16,492	-
ترتيب الشركة	1	3	4	5	2	-

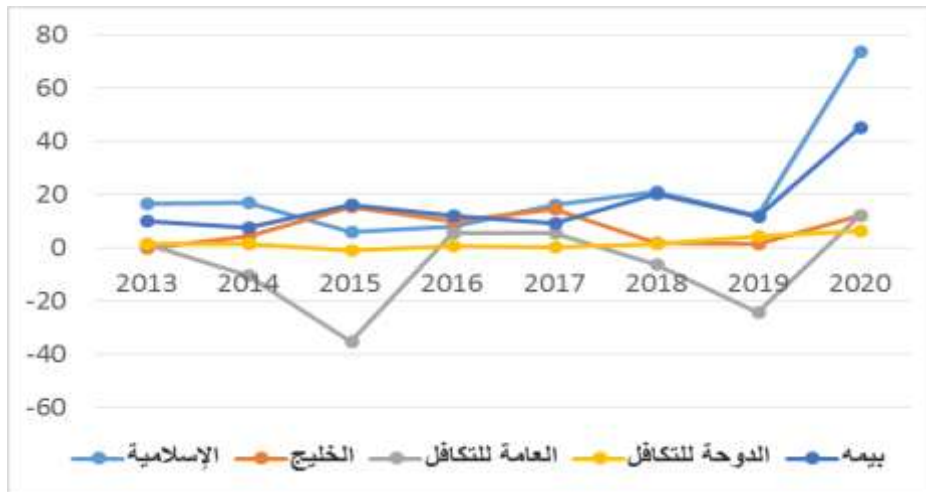
المصدر: (بيت المشورة للاستشارات المالية، 2017، 2019، 2020، صفحة 43،53،61)

ولعرض نتائج الجدول أعلاه والمتعلقة بالفوائض التأمينية السنوية في شركات التأمين التكافلي في

دولة قطر خلال الفترة (2013-2020) بشكل مبسط وواضح، تم ترجمتها في الشكل البياني التالي:

الشكل 11. الفوائض التأمينية لشركات التأمين التكافلي في قطر خلال الفترة (2013-2020).

(الوحدة: ألف ريال قطري)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03) باستخدام برنامج (Microsoft Office Excel)
(2016).

حققت جميع شركات التأمين التكافلي فوائض تأمينية مرتفعة في سنة 2020 مقارنة بالسنوات الماضية بلغت بمجموعها 149.2 مليون ريال قطري، ويُعزى ذلك لتأثير قيود الإغلاق التي فرضتها الحكومة خلال جائح كورونا مما أدى لانخفاض الحوادث ومطالبات التأمين. وخلال الثمان سنوات (2013-2020) تفاوتت نتائج أعمال شركات التأمين التكافلي بين تحقيق فوائض تأمينية أو حصول عجز تأميني.

4.2.4. نتائج ترتيب شركات التأمين التكافلي بدولة قطر حسب أفضل أداء مالي:

يلخص الجدول أدناه نتائج ترتيب شركات التكافل الإسلامي العاملة بدولة قطر بحسب أفضل أداء مالي، وذلك خلال الفترة (2013-2020):

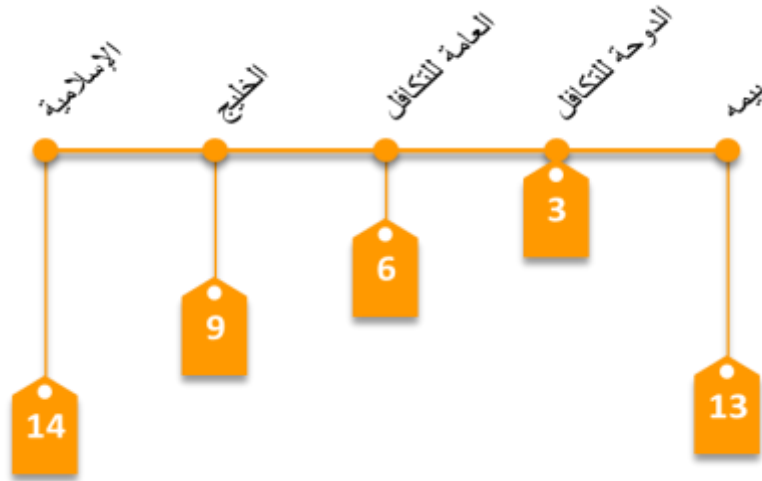
الجدول 6. ترتيب شركات التأمين التكافلي بدولة قطر بحسب أفضل أداء مالي خلال الفترة (2013-2020).

الشركة	موجودات حملة الوثائق		اشتراكات حملة الوثائق		الفوائض التأمينية		الإجمالي	
	عدد الدرجات	المرتبة	عدد الدرجات	المرتبة	عدد الدرجات	المرتبة	عدد الدرجات	المرتبة
الإسلامية	4	2	5	1	5	1	14	1
الخليج	3	3	3	3	3	3	9	3
العامة للتكافل	2	4	2	4	2	4	6	4
الدوحة للتكافل	1	5	1	5	1	5	3	5
بيمه	5	1	4	2	4	2	13	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجداول رقم (1، 2 و3).

يُظهر الجدول أعلاه ترتيب شركات التأمين التكافلي في دولة قطر من حيث أفضل أداء مالي، أي التي تحقق أكبر متوسطات مؤشرات قياس الأداء المختارة في نموذج تقييم الأداء المقترح كل على حدى، ويشير العمود الأخير من الجدول مرتبة الشركة بحسب أكبر عدد من الدرجات الكلية التي تحصلت عليها كل شركة، وذلك بعد جمع الدرجات المتحصل عليها في كل مؤشر قياس. وللتوضيح أكثر نعرض نتائج العمود الأخير في الشكل الموالي:

الشكل 12. مقارنة شركات التكافل الإسلامي في دولة قطر حسب إجمالي عدد الدرجات المحصل عليها وفقاً لمؤشرات قياس الأداء المالي خلال الفترة (2013-2020).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04) باستخدام برمجية (Kutools for Excel v.26.0).

من الشكل رقم (12) يتضح أنّ كل من شركتي الإسلامية وبميه سجلتا أفضل أداء مالي بمجموع 14 درجة و 13 درجة على التوالي خلال الفترة (2013-2020)، وهو ما يتطابق مع المعطيات التي وردت في التقارير المنشورة عن بيت المشورة للاستشارات المالية، تليها في المرتبة الثانية والثالثة كل من شركتي الخليج بـ 9 درجات، والعمامة للتكافل بـ 6 درجات، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة شركة الدوحة للتكافل والتي سجلت أدنى الدرجات والتي قدرت بـ 3 درجات.

5. خاتمة:

لقد شهد التمويل الإسلامي تطوراً كبيراً خلال الأعوام الماضية، على المستويين الدولي والمحلي، ويعتبر هذا القطاع من أسرع القطاعات نمواً في دولة قطر، حيث تشكل الأصول المالية الإسلامية 26% من إجمالي أصول النظام المصرفي في الدولة، وقد تجاوز دور مصرف قطر المركزي تجاه قطاع التمويل الإسلامي نطاق التشريع والرقابة إلى التحفيز من خلال فتح صناعات وطرح منتجات مالية إسلامية متنوعة، والتي منها صناعة التأمين التكافلي والذي يعتبر من أبرز الصناعات التي شهدت نمواً مطرداً في العديد من الدول على غرار السعودية، إيران وماليزيا.

والتأمين التكافلي كنظام يقوم على مبدأ التعاون والتبرع واحترام مبادئ الشريعة الإسلامية، مما جعله كبديل شرعي للتأمين التجاري، حيث شهد تطبيقه في دولة قطر نمواً وتطوراً ملحوظاً في سوق التأمين، وذلك رغم ضآلة حجم أصوله وقلة عدد الشركات العاملة في هذا القطاع.

1.5. اختبار فرضيات الدراسة:

- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى؛ حيث تعتبر صناعة التأمين التكافلي كبديل شرعي عن صناعة التأمين التجاري، ذلك لأنها تقوم على مبدأ التبرع والتكافل بين أفراد المجتمع، إضافة إلى أنّ نظام التأمين التكافلي يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية هامة جعلت الكثير من الدول العربية والإسلامية تسعى إلى تطبيقه منذ بداية التسعينات؛
- أثبتت الدراسة نفي صحة الفرضية الثانية؛ حيث تبين أن صناعة التأمين التكافلي تمثل ما نسبته أقل من 2% فقط من قطاع التمويل الإسلامي في العالم، وهي نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بصناعاتي الصيرفة والصكوك الإسلامية واللذين استحوذتا على أكثر من 72% و 22% على التوالي من إجمالي أصول التمويل الإسلامي عالمياً؛
- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة جزئياً؛ حيث أنّ صناعة التأمين التكافلي بدولة قطر وإن كانت تمثل نسبة ضئيلة 1% من أصول التمويل الإسلامي، إلا أنّ الأداء المالي لشركات التكافل الإسلامي العاملة بدولة قطر كان مقبولاً، وقد حققت فوائض تأمينية مرضية لاسيما في عام 2020، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تعتبر قطر من بين الدول الرائدة في صناعة التأمين التكافلي مقارنة بدول أخرى كالسعودية، إيران، وماليزيا، حيث أنّ أصولها في صناعة التكافل الإسلامي لا تتعدى 3% من إجمالي الأصول العالمية، تتقاسمها 5 شركات تعمل ضمن إشراف مصرف قطر المركزي، وشركات أجنبية أخرى تعمل كفروع في إطار مركز قطر للمال.

2.5. نتائج الدراسة:

- خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:
- رغم أهمية صناعة التأمين التكافلي لاسيما في الدول الإسلامية، واعتباره الأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، إلا أنه يشكل جزءاً ضئيلاً جداً (2%) من صناعة التمويل الإسلامي؛
- تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي وبعض دول جنوب شرق آسيا (إيران وماليزيا) واحدة من أكبر أسواق التأمين التكافلي في العالم، إلا أنّ دولة قطر تستأثر على نسبة ضئيلة نسبياً من هذا السوق مقارنة بالمملكة العربية السعودية والتي تتربع على عرش صناعة التكافل الإسلامي في المنطقة، وأيضا مقارنة بالإمارات المتحدة العربية؛
- تنتشط في دولة قطر عدد قليل من شركات التأمين التكافلي، خمسة (05) شركات تعمل تحت مصرف قطر المركزي، وأخرى تعمل كفروع لشركات أجنبية في إطار مركز قطر للمال، كما أنّ هذه الشركات تدير أصول لا تتجاوز في مجملها 1% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي؛

- تتمتع شركات التأمين التكافلي بدولة قطر بأداء وكفاءة مالية مقبولة، حيث سجلت معدلات نمو مرضية في موجودات واشتراكات حملة الوثائق، كما حققت على العموم فوائض مالية فاقت التوقعات في بعض الشركات (على غرار الإسلامية للتأمين وشركة الضمان "بيمه").

3.5. توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها توصي هذه الدراسة بالآتي:

- ضرورة زيادة الوعي حول صناعة التأمين التكافلي لدى الأفراد والمؤسسات، باعتباره بديل شرعي ومنافس للتأمين التجاري، كتخصيص شركات التكافل بدولة قطر جزءاً من ميزانياتها في سبيل تمويل برامج التوعية والتعريف بصناعة التأمين التكافلي وأهدافها، وذلك من أجل تعبئة ورفع الاشتراكات التأمينية، مما سيؤدي إلى نمو موجودات حملة الوثائق والفوائض التأمينية للشركات العاملة في هذا القطاع؛
- ضرورة رفع درجات التأهيل الشرعي، الفني، والمالي للعاملين في قطاع التأمين الإسلامي، والتركيز على الجودة والنوعية وعدم الاكتفاء بالاعتماد على مبدأ مشروعية التأمين التكافلي، الأمر الذي سيرفع من كفاءة الأداء المالي وفعاليته في شركات التأمين التكافلي بدولة قطر؛
- التشجيع على خلق علاقات تعاون بين شركات التأمين التكافلي بدولة قطر وبين الشركات الأجنبية الرائدة في القطاع، للاستفادة من الخبرات المتبادلة، والسعي نحو التوسع الجغرافي بغية تسهيل وصول العملاء لمختلف خدمات التأمين التكافلي في شتى الدول العربية والإسلامية؛
- الاسترشاد بالتجارب الحديثة والفتية في مجال صناعة التأمين التكافلي في بعض الدول الإسلامية وغير الإسلامية على غرار المملكة العربية السعودية، ماليزيا، وإيران، ونقل الخبرات منها من أجل الاستفادة أكثر؛
- السعي نحو إنشاء واستحداث هيئات ومراكز متخصصة للبحث والتطوير، تُعنى بترقية صناعة التأمين التكافلي الإسلامي بدولة قطر.

المراجع:

- بوعزوز جهاد. (2015). تشخيص واقع معوقات وأفاق تطوير صناعة التأمين التكافلي- مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 4(2)، الصفحات 8-39.
- بيت المشورة للاستشارات المالية. (2017، 2019، 2020). التمويل الإسلامي في دولة قطر. قطر: بيت المشورة للاستشارات المالية. تاريخ الاسترداد 15 1 2022، من <https://b-mashura.com>
- بيزار نوال، و بن حناش زليخة. (2019). واقع الصناعة التأمينية وتحدياتها- المملكة العربية السعودية أمودجا. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 33(3)، 873-902.
- حميدي نعيمة، و حاوشين ابتسام. (2019). التأمين التكافلي كبديل للتأمين التجاري في سوق التأمين الجزائري- دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 22(2)، الصفحات 103-122.
- شخار نعيمة. (2014). واقع وأفاق صناعة التأمين التكافلي في الجزائر تجربة شركة -سلامة للتأمينات الجزائر-. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 5(1)، الصفحات 213-223.
- شركة بيت المشورة للإستشارات المالية. (2020). التمويل الإسلامي في دولة قطر. قطر: بيت المشورة للإستشارات المالية. تاريخ الاسترداد 4 2 2022، من <https://b-mashura.com>

- شرون عز الدين ، بوالكور نور الدين ، و كعوان سليمان. (2019). مكانة التأمين التكافلي في سوق التأمينات -دراسة تجريبية سلامة السعودية-. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، 3(1)، الصفحات 142-155.
- معزوز سامية. (2015). التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول. *مجلة العلوم الإنسانية*(44)، الصفحات 49-72.
- معوش محمد الأمين ، و عبد الرزاق فوزي. (2019). متطلبات تنمية التأمين التكافلي على ضوء التجربة الإماراتية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 12(2)، 844-856.
- هرمون إيمان، ومقيص صبري. (2019). واقع وآفاق التأمين التكافلي في الجزائر-محاكاة تجارب عالمية-. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 3(2)، 64-76.

REFERENCES

- Al-Amri, K. (2015). Takaful insurance efficiency in the GCC countries. *Humanomics*, 31(3), 344-353. doi:doi.org/10.1108/H-05-2014-0039
- Alpen Capital GCC Food Industry. (2021). *Islamic Finance and Wealth Management Report 2021*. Dubai: ALPEN Capital & ALPEN Asset Advisors. Consulté le 2 15, 2022, sur <http://www.alpenassetadvisors.com/news/2021/june-29-2021.html>
- Arifin, J., Shukri , Y. A., & Sulong, Z. (2013). A Conceptual Model of Literature Review for Family Takaful (Islamic Life Insurance) Demand in Malaysia. *International Business Research*, 6(3), 210-216. doi:doi:10.5539/ibr.v6n3p210
- Bait Al Mashura Financial Consulting. (2017, 2019, 2020). Islamic Finance in the State of Qatar. Qatar: Bait Al-Mashura Financial Consultancy. Retrieved January 15, 2022, from <https://b-mashura.com> [In arabic]
- Bait Al-Mashura Company for Financial Consultations. (2020). Islamic Finance in the State of Qatar. Qatar: Bait Al-Mashura Financial Consulting. Retrieved 4 February 2022, from <https://b-mashura.com/>[In arabic]
- Bouazouz J. (2015). Diagnosis of the reality of obstacles and prospects for the development of the Takaful insurance industry - with reference to the case of Algeria. *Management and Development Journal for Research and Studies*, 4(2), pp. 8-39 <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/273/4/2/19306> [In arabic]
- Byzār Nawāl, wa ibn ḥnāsh Zulaykhah. (2019). wāqi‘ al-ṣinā‘ah alt’mynyh wa-taḥaddiyātuhā-ālmmlkh al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah anmūdḥajan- Amir Abdul Qadir University Journal of Islamic Sciences, 33(3), 873-902. [In arabic]
- Chekhar N. (2014). The reality and prospects of the Takaful insurance industry in Algeria, the experience of Salama Insurance Company Algeria. *Journal of Economics and Human Development*, 5(1), pp. 213-223. [In arabic]
- Coolen-Maturi, T. (2013). Islamic insurance (takaful): demand and supply in the UK. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 6(2), 87-104. doi:DOI 10.1108/17538391311329806
- Hafiz, H. A., Sayyed , K. A., & Faiqa, Z. (2018). Anatomy Of Takaful. *Global Scientific Journals*, 6(3), 142-155. Récupéré sur www.globalscientificjournal.com
- Hamidi N., Haouchin I. (2019). The Takaful insurance as an alternative to Commercial assurance in the Algerian insurance market - A case study of SALAMA insurance company Algeria. *JOURNAL OF THE ECONOMIC SCIENCES INSTITUTE*, 22(2), pp. 103-122. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/258/22/2/103545> [In arabic]
- Harmoun I, Meqymah S. (2019). Reality and Prospects of Takaful Insurance in Algeria - Simulation of Global Experiences Administrative and Financial Sciences Review, 3 (2), 64-76. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/495/3/2/105580> [In arabic]

- Hendon, R., Zuriah, A., & Sharifah, S. S. (2009). Economic Determinants of Family Takaful Consumption: Evidence From Malaysia. *International Review of Business Research Papers*, 5(5), 193-211.
- Islamic Corporation for the Development of the Private Sector. (2020). *Islamic Finance Development Report 2020*. (IsDB) Group.
- Islamic Financial Services Board. (2020). *Research / Reports / Proceedings*. Kuala Lumpur: IFSB. Consulté le 2 20, 2022, sur <https://www.ifsb.org>
- Maazouz S. (2015). Islamic Takaful Insurance: Presentation of the experiences of some countries. *Journal of Human Sciences* (44), pp. 49-72. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/23/26/4/88954> [In arabic]
- Maouche M-A, Abdul-Razzaq F. (2019). Requirements for development of takaful insurance in Algeria based on the UAE experience. *Journal of Economic, Management and Commercial Sciences*, 12(2), 844-856. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/324/12/2/104223> [In arabic]
- Mervyn, K., Abdul Rahim, A., & M. Kabir, H. (2007). Islamic Takaful: Business Models, Shariah Concerns, and Proposed Solutions. *Thunderbird International Business Review*, 49(3), 371-396. doi:DOI: 10.1002/tie.20148
- Mohd, F. A.-H., Nasrul Hisyam, N., & Mohd, Y. H. (2014). Takaful (Islamic Insurance) Industry in Malaysia and the Arab Gulf. *Asian Social Science*, 10(21), pp. 26-34.
- Mohellebi, K. (2019). The position of Takaful insurance among Islamic finance sectors in Malaysia. *Journal of Economics and Human Development*, 10(2), pp. 60-71.
- Mushtaq Hussain, M., & Tisman Pasha, A. (2011). Conceptual and operational differences between general Takaful and conventional insurance. *Australian Journal of Business and Management Research*, 1(8), pp. 23-28.
- REFINITIV An LSEG Business. (2021). *Islamic Finance Development*. London: REFINITIV. Consulté le 2 12, 2022, sur <https://www.refinitiv.com>
- Sheila, N., & Hanna, R. Z. (2012). Critical Analysis on the Choice of Takaful (Islamic Insurance) Operating Models in Malaysia. *World Journal of Social Sciences*, 2(2), 112-127.
- Shrwn 'Izz, bwālkwr Nūr al-Dīn, k'wān Sulaymān. (2019). Makānat al-ta'mīn al-takāfulī fī Sūq al-ta'mīnāt-drāsh tajribat Salāmah als'wdyt-. *Journal of Development and Applied Economics*, 3(1), pp. 142-155. [In arabic]